قضايا اقتصادية

من أجل جائزة قومية للجودة..

الكلام عن العولمة اصبح يصيب الكثيرين بالاكتئاب، لانها تمثل الواقع المر.. الواقع لانها تنحاز الى الاغنياء صراحة على حساب الفقراء والمتقاعسين، ومن اعتادوا ترديد اغنية هاتولى حبيبى وهم نيام.. الواقع الذى يأخذ بنظام السوق الحر بعيدا عن العواطف بمعنى ان كل شىء بحسابه وتكلفته، اما الحديث عن الدعم فقد اصبح فى ذمة التاريخ.. انه اسلوب العصر الجديد الذى يعيشه العالم كله من اعترف بالعولمة او لم يعترف حتى الدول الغنية لم يعد امامها سوى مصالحها القومية والاقتصادية، وبعدها الطوفان.

ومن هنا اصبح مسايرة هذا الواقع ضرورة.. مسايرته بتعبئة كل الموارد من بشر وارض ورأسمال وتحقيق اقصى استفادة منها فى اسرع وقت، ولصالح كل الشعب، وليس لحساب فئة على حساب فئة من الغلابة.. ان هذا الواقع المرير يفرض علينا استنفار كل قوانا.. واعطاء كل قادر على العمل «سنارة» وليس اعانة او منحة.. وان تعمل الحكومة على زيادة اصحاب الياقات الزرقاء و«الافرول» فى المصانع على حساب اصحاب الياقات البيضاء من الموظفين هواة الميرى الذى لم يعد موجودا فى ظل النظام العالمى الجديد.

وفى لقاء مع احد اعلام الصناعة فى مصر، ومستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب الدكتور نادر رياض قدم لى روشتة فى ضوء تشخيصه لعلاج امراض الصناعة فى مصر.

قال ان البداية هى التعليم الفنى الذى ترتكز مناهجه على تدريس اخلاقيات المهن واستخدام الآلات الحديثة المتطورة، وتشجيعه على الابداع والابتكار.. ورفع مستواه فى دراسة الهندسة الاقتصادية، وترشيد الطاقة والحفاظ على البيئة.. وهنا يأتى دور الدولة ورجال الاعمال الكبار من اصحاب المصانع على دعم البحوث والتطوير.. هل من المقبول ان يكون نصيب البحوث ٠,٦٪.. ومن هذا القدر الهزيل ٧٠٪ منه يوجه لمرتبات المدربين.. ومن على الحكومة ايضا تمويل نقل التكنولوجيا، واضعف الايمان تقديم التمويل من البنوك بفائدة ميسرة.. وتنطبق نفس المعاملة على الطاقة والسلع التصديرية والعمل على تخصيص ساحات لتقديم الحاويات بالمدن الجديدة.. وانشاء مراكز متخصصة لتقييم الانتاج وهناك ايضا الحاجة الى اعادة النظر فى نظام منح التراخيص الصناعية وتجديدها تلقائيا، والدخول فى الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة فى مجالات الالكترونيات والطاقة والحاسب الآلى والصناعات المغذية.

ويثير الدكتور نادر رياض قضية يفرضها الواقع الجديد وهى ضرورة تحقيق المصلحة المشتركة بين العامل وصاحب العمل، لان اى خلل فى العلاقة يعنى خسارة للطرفين حيث لم يعد ممكنا تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار لخلق فرص عمل جديدة الا اذا روعيت مصالحه بنفس الدرجة.. وفى الوقت نفسه يتعين على قطاعات الانتاج الاستعداد لدخول عالم التجارة الالكترونية، والدراسة المتعمقة للاسواق واخذ آراء العملاء فى الاعتبار.

ومع ازدياد حدة الصراع لكسب الاسواق الاجنبية، يظل على الحكومة واجب تخفيض الجمارك على مستلزمات الانتاج والمعدات والآلات حيث يصل هذا العبء بحوالى ٣٥٪.. واضعف الايمان تخفيضها بحيث لاتجاوز ٢٠٪.. واخيرا تأتى الحاجة الى تكريم ١٠٠ شركة متميزة كل عام تحقق معدلات عالية فى التصدير، واستحداث جائزة قومية للجودة لافضل منتج.. مع الأخذ فى الاعتبار الاستفادة من التجارب السابقة حيث كانت تباع هذه الجوائز ليدفع الثمن المستهلك المصرى والمستورد الاجنبى.

جميل چورج